

## بعض المشكلات الإجتماعية والإقتصادية للعمالة النسائية الريفية بالإنتاج الزراعى بمحافظة بنى سويف والمنيا

مرفت صدقى عبد الوهاب السيد

قسم بحوث المرأة الريفية بمعهد بحوث الارشاد الزراعى والتنمية الريفية مركز البحوث الزراعية

Received: Jan. 17 , 2018

Accepted: Jan. 31 , 2018

### المستخلص

إستهدف البحث التعرف على الأسباب التى دفعت العمالة النسائية الريفية للعمل بالإنتاج الزراعى بمحافظة بنى سويف، والمشكلات الإجتماعية والإقتصادية للعمالة النسائية الريفية بالإنتاج الزراعى، ومقترحاتهن لحل هذه المشكلات بمحافظة بنى سويف.

وقد أجرى البحث فى كل من محافظة بنى سويف والمنيا وفقاً لبعض المعايير ذات العلاقة بمؤشر الأمية للإناث، والفقير، والمساحة المنزرعة من الأرض الزراعية ، والنسبة المئوية لقوة العمل فى الزراعة ووفقاً لنفس المعايير تم إختيار مركزين من المحافظات المختارة، وقرية بكل مركز فكانت قرية كوم أبو راضى بمركز الواسطى محافظة بنى سويف، وقرية كفر المغربى بمركز العدة محافظة المنيا.

ولتحديد عينة البحث تم استخدام معادلة "كريكسى ومورجان" فبلغت العينة 191 عاملة، وتم جمع البيانات باستخدام إستمارة إستبيان بالمقابلة الشخصية، والحلقات النقاشية المتعمقة وتم استخدام التكرارات والنسب المئوية فى عرض البيانات وإستخراج النتائج.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها ما يلى:

- أشارت 96% من المبحوثات إلى أن من أهم الأسباب التى دفعت العمالة النسائية الريفية للعمل بالإنتاج الزراعى عدم إمتلاك أرض زراعية، بينما أرجعت 95% من المبحوثات السبب لفقير الأسرة، فى حين أشارت 88% من المبحوثات العمل لتوفير الغذاء يومياً للأبناء .
- أوضحت النتائج أن 91% من المبحوثات يقعن فى المستوى المنخفض من مدى كفاية الأجر لمتطلبات المعيشية، وعن عدد ساعات العمل المبزولة أوضحت النتائج أن 63% يعملن أكثر من 8 ساعات يومياً بالحقل، هذا فى حين تعرضت 81% من المبحوثات للعنف اللفظى من قبل صاحب العمل، أما عن المخاطر المهنية فقد تعرضت 93% للمخاطر البيولوجية، بينما تعرضن 41% من المبحوثات للبطالة الإجبارية من قبل صاحب العمل، وعن مشكلة فجوة الأجور بين الجنسين فقد أكدت ذلك 91% من المبحوثات.
- وفيما يتعلق بمقترحات المبحوثات لحل المشكلات الإجتماعية والإقتصادية للعمالة النسائية الريفية بالإنتاج الزراعى أشارت 87% منهن إلى زيادة الأجور اليومية للعمالة النسائية، بينما أوضحت 34% من المبحوثات توزيع أراضي زراعية على الفقراء لزيادة الدخل، فى حين أشارت 70.6% من المبحوثات إلى مقترح سهولة إقامة مشروعات صغيرة للعمالة النسائية الريفية بالإنتاج الزراعى.

### المقدمة:

بالقليل، وقد لا يكون شاملاً للجميع بالنسبة لبعض المجموعات من الأطفال والنساء والمسنين، حيث سيتطلب القضاء على الجوع والفقير فى العالم بطريقة

إن الإفلات من قبضة الجوع والفقير غالباً ما يكون بطيء التقدم حيث أن مردود النمو الإقتصادى قد يأتى

تمثل حوالى 27.1% من إجمالي المشتغلين لعام 2012 غير أنه لا يتوافر لتلك العمالة الزراعية موارد إستثمارية كافية مما يترتب عليه إنخفاض مستوى معيشتها مقارنة بمستوى العمالة فى القطاعات الإنتاجية والخدمية (محمد، وغالى، 2014: 980).

وتشكل المرأة الريفية قطاعاً كبيراً ومهماً من السكان فى مصر حيث أشارت تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن المرأة تشكل حوالى 43 مليون نسمة من إجمالي سكان مصر لعام 2016، يتواجد 57.2% منهن فى الريف مما يجعل المرأة الريفية مؤثرة وفعالة فى تقدم المجتمع الريفي ورفاهيته ( وضع المرأة الريفية فى مصر، 2016: 51).

وتؤدى المرأة الريفية دوراً أساسياً فى الإنتاج الزراعي والإقتصادى لاسيما فى البلاد ذات الدخل المنخفض والتي تمثل الزراعة فيها جزءاً كبيراً من الناتج المحلى، وعليه تشكل النساء أغلبية قوة العمل الزراعية، وبناء على ذلك فإن النقص فى الإستثمار فى هذه الفئة يعوق جهود الحد من الفقر ويضعف فرص التنمية الإجتماعية والإقتصادية (تقرير إنهاء الفقر المدقع، 2013: 14).

ونظراً لأن قطاع الزراعة بمصر هو مجال العمل الأول للنساء الريفيات حيث تعمل بالزراعة 41% من الريفيات (www.albankaldawli.org)؛ لهذا فعمالة النساء بالزراعة ظاهرة تستحق الرصد فهى من أهم الظواهر المرتبطة بالوضع الإقتصادى والإجتماعى للمجتمع، حيث لا تتمتع المرأة الريفية العاملة بالزراعة بأى نوع من أنواع الحماية القانونية فليس هناك جهة مسئولة عن التشغيل يمكن اللجوء إليها فى حالات تعرضهن لإصابات العمل، حيث تتعرض النساء والفتيات فى مجال الزراعة والإعمال الحقلية لمخاطر كثيرة أهمها القيام بأعمال شاقة والعمل فى ظروف صعبة بسبب ارتفاع مستوى الامية وانتشار الفقر، وهناك عمالة تسمى بعاملات التراحيل واليوميه وهى الفئة المنسيه فى برامج التنمية والإصلاح الإقتصادى (حجازى 2010: 17).

مستدامة بحلول عام 2030 مبلغاً إضافياً يقدر متوسطه 267 مليار دولار سنوياً للإستثمار فى قطاع الزراعة وبرامج الحماية الإجتماعية حتى يتثنى للفقراء إيجاد سبيل لتحسين مستوى معيشتهم (تقرير الحماية الإجتماعية والزراعة، 2015: 12).

ويعتبر الفقر من أهم التحديات التى تواجه الدول النامية حيث أن السبيل الوحيد للحد منه هو تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الإقتصادى، وتحسين قدرة أفراد المجتمع على الإستفادة بالخدمات ومن ثم تقليل التفاوت بين فئات المجتمع إذ أن النمو الإقتصادى شرط ضرورى للحد من الفقر، على أن يصاحب ذلك المزيد من العدالة فى توزيع الدخل حيث تعتبر التغيرات فى الدخل الفردي أحد العوامل الرئيسية للعوز والحرمان.

ويعد تحسين إمكانية الحصول على فرص عمل لائقه أمراً بالغ الأهمية ولا سيما بالنسبة للنساء والشباب فى المناطق الريفية الذين يشكلون نسبة متزايدة من قوة العمل الريفية، ويؤدى تطوير مهارات ومعرفة النساء والفتيات الريفيات من خلال التدريب على القراءة والكتابة والتدريب المهني إلى تمكينهن من إيجاد فرص العمل (تقرير التنمية الريفية، 2016: 50).

ويشير تقرير منظمة العمل الدولية إلى أن العمالة الريفية سوف تظل الأساس الذى تقوم عليه الإقتصاديات فى دول أفريقيا على مدى العقدين القادمين، فلا بد أن ينصب التركيز على تحسين إنتاجية العمالة الريفية وتحسين مستوياتها المعيشية، وهذا يتطلب وضع إستراتيجيات تعتمد على التنوع الزراعي وعلى النمو الذى يقوده قطاع الخدمات فى مجالات كمجال تكنولوجيا المعلومات لخدمة المزارعين (منظمة العمل الدولية، 2011: 2).

ويحتل قطاع الزراعة فى مصر مكانه هامه ومؤثرة فى تشغيل قوة العمل المتاحة فهو يأتى فى المرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات فى إستيعاب العمالة حيث بلغت العمالة الزراعية حوالى 6.4 مليون عامل زراعي

الإستقرار الإجتماعى والإقتصادى لها، والذي يتم من خلال حماية حقوقها إستناداً إلى مبدأ العدالة والإنصاف حيث لا بد من وجود سياسات توجه لحماية العمالة النسائية الريفية بمجال الإنتاج الزراعى من الفقر وما يرتبط به من مظاهر الضعف الإجتماعى والإقتصادى.

أن النساء العاملات بقطاع الزراعة بمصر وفقاً لإحصائيات البنك الدولى لعام 2017 تبلغ نسبتهن 41% من الريفيات، مقابل 22% من الرجال يعملون بالزراعة (إحصائيات البنك الدولى، 2017: 1)، هذا وتؤدى الزيادة المطردة فى نسبة النساء العاملات بمجال الزراعة إلى ظروف معيشية ودخول غير مستقرة بالإضافة إلى تحديات تتعلق بالعمل غير المتكافئ ونقص الحماية الإجتماعية، وفقاً لظروف عمل يفتقد لمعايير الحماية الإجتماعية حيث تم إستثناءهن من بعض مزايا وحماية قانون العمل، ومن ثم التعرض للكثير من المشكلات الإجتماعية والإقتصادية فى ظل عدم حمايته القانونيه لهن.

لهذا فقد تبلورت مشكلة البحث فى معرفة الأسباب التى دفعت العمالة النسائية الريفية للعمل بالإنتاج الزراعى، وكذا تحديد المشكلات الإجتماعية والإقتصادية للعمالة النسائية الريفية العاملة بالإنتاج الزراعى، فهى محددات ومؤشراً أساسياً لمدى توافر آليات الحماية الاجتماعية من قبل الدولة لإمكانية التصدى لمخاطر الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية المحيطة بهن، هذا بالإضافة إلى إمكانية مواجهة تلك المشكلات مستقبلاً من خلال مقترحاتهن.

لهذا قد تبلورت مشكلة البحث فى محاولة الإجابة على التساؤلات الآتية:

1. ما هى الأسباب التى دفعت العمالة النسائية الريفية للعمل بالإنتاج الزراعى بمحافظة الدراسة.
2. ما هى طبيعة المشكلات الإجتماعية والإقتصادية للعمالة النسائية الريفية بالإنتاج الزراعى بمحافظة الدراسة.

والعمالة النسائية أكثر الفئات تأثراً بالهشاشة الإقتصادية والإجتماعية، ومن ثم أصبح على الدولة حق حماية القطاعات الأكثر تأثراً من النساء الفقيرات ومن ثم تحقيق الأمن الإجتماعى لهن يعد عاملاً أساسياً لتماسك المجتمع وتحقيق الإستقرار الإجتماعى والإقتصادى به (تقرير التنمية الريفية، 2016: 51).

فالأمن الإجتماعى هو الحماية التى يمنحها المجتمع لأفراده لضمان مستوي معين من المعيشة حتى يتمكنوا من التصدى والتغلب على الصعوبات الإقتصادية والإجتماعية من خلال نظام للضمان الإجتماعى، ومن ثم يعتبر أحد آليات تنمية المجتمعات وتمكين الفقراء؛ حيث أنه ليس مجرد توفير الخدمات والحقوق الأساسية للأفراد ولكنه يستهدف تأمين القدرة على الحصول والوصول إلى هذه الخدمات عبر تعزيز قدرات الأسرة والمرأة الفقيرة على الحياة من خلال التعليم، والصحة، والتدريب المهني، وممارسة الحقوق الأساسية.

(Barriento & Maitrot, 2010: 14).

وقد أدى إستثناء العاملين فى قطاع الزراعة من حماية مزايا قانون العمل إلى ظهور العديد من التحديات والإنتهاكات التى تواجههم سواء فيما يتعلق بظروف العمل أو حقوقهم العمالية؛ ومن ثم فإن تحقيق الإستقرار الإجتماعى والإقتصادى للعمالة النسائية بالزراعة يتطلب إزالة كافة التهديدات التى تحيط بالمرأة وكافة المشكلات التى تمنع توفير بيئة إجتماعية آمنة مستديمة فى ظل العمل بقطاع الزراعة، ومن ثم توفير فرص عمل لائقه لها تحت مظلة الحماية الإجتماعية بما يحقق لها ولأسرتها الدخل الكافى لتحسين الأوضاع المعيشية.

#### المشكلة البحثية:

يعتمد نجاح الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة إلى حد بعيد على تطوير وتأهيل مهارات المرأة الريفية وتوفير فرص عمل لائقه بما يحقق لها ولأسرتها سبل تحسين مستوى المعيشة، حيث أن النهوض بأوضاعها فى شتى المجالات يعد مطلباً هاماً لتحقيق

لا يتوافر لتلك العمالة الزراعية موارد استثمارية كافية مما يترتب عليه انخفاض دخولها وإجورها بالمقارنة بمستوى العمالة في القطاعات الإنتاجية والخدمية (محمد، وغالى ، 2014: 980).

بينما يأتي قطاع الزراعة في المرتبة الأولى لإستيعاب العمالة النسائية حيث تعمل بالزراعة 41% من الريفيات، وتؤدي الزيادة المطردة في نسبة النساء العاملات في مجال العمل غير الرسمي، بما في ذلك عمل النساء في مجال الزراعة إلى ظروف معيشية ودخول غير مستقرة بالإضافة إلى تحديات تتعلق بالعمل غير المتكافئ ونقص الحماية الاجتماعية التي ينتج عنها بعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية كل هذا يعرقل تمكين وحماية العاملات بالزراعة ويؤثر سلباً على تحقيق الإستقرار الإجتماعي والإقتصادي لها (www.albankaldawli.org).

ومن المعلوم أن تحديد وتفسير تلك المشكلات الخاصة بالنساء العاملات بالزراعة يمكنهن من المشاركة بشكل أكبر في أنشطة التنمية وإمكانية توفير فرص عمل لائقة تحت مظلة الحماية الاجتماعية، والتي تعد أحد آليات تحقيق الامن الاجتماعي لهن.

فالامن الاجتماعي (social security) هو الحماية التي يمنحها المجتمع لأفراده للتغلب على الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية حيث توفير مستوي كريم من المعيشة للمواطنين وحمايتهم من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية عبر تعزيز قدرات الأسرة والمرأة الفقيرة على الحياة من خلال أربعة مجالات أساسية هي التعليم والصحة، والتدريب المهني، وممارسة الحقوق الأساسية (Barriento & Maitrot :2010:14).

أما عن الأمن الاقتصادي ويقصد به حصول المرأة على دخل ثابت كاف لإشباع حاجاتها الأساسية كنتيجة لعملها أو كضمان من الحكومة وهذا يعنى توفير العمل المناسب والأجر المناسب (توفيق، 2013: 11).

3. ما هي مقترحات المبحوثات لحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للعمالة النسائية الريفية بالإنتاج الزراعي بمحافظة الدراسة.  
أهداف البحث :

وبناء على ما سبق فقد تبلورت أهداف البحث فيما يلي:

1. التعرف على الأسباب التي دفعت العمالة النسائية الريفية للعمل بالإنتاج الزراعي بمحافظة الدراسة.
2. التعرف على طبيعة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للعمالة النسائية الريفية بالإنتاج الزراعي بمحافظة الدراسة.
3. التعرف على مقترحات المبحوثات لحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للعمالة النسائية الريفية بالإنتاج الزراعي بمحافظة الدراسة.

#### الأهمية التطبيقية للبحث:

إن تطوير منظومة الأمان الاجتماعي بمصر هي أحد التوجهات المستقبلية لإستراتيجية التنمية الزراعية، وذلك للحد من الأعباء المعيشية لمحدودي الدخل، والتخفيف من حدة الفقر للنساء الريفيات، وتحسين أوضاع الريف ومستوى معيشة سكانه، ومن ثم يتم الإسترشاد بنتائج هذا البحث والخاصة بالعمالة النسائية الريفية بالإنتاج الزراعي بأجر إلى تطوير آليات الحماية الاجتماعية لهن والتي تعد أحد سبل تحقيق الأمن الاجتماعي للنساء لمواجهة مشكلات العمل بقطاع الزراعة.

#### الإطار النظري للبحث:

تمثل الزراعة قطاعاً هاماً من قطاعات الإقتصاد القومي، ويعمل بالزراعة حوالي 27.1% من إجمالي المشتغلين لعام 2012 وساهم قطاع الزراعة بنسبة 13.4% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث قطاع الزراعة في مصر له مكانه هامه في تشغيل قوة العمل المتاحة فهو يأتي في المرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات في إستيعاب العمالة حيث بلغت العمالة الزراعية حوالي 6.4 مليون عامل زراعي وذلك في عام 2012 غير أنه

لديه (خير، 2004: 101). هذا وقد ركز (الضعف، 2012: 385) عن دور الدولة عبر برامج الرعاية الاجتماعية والتي تحصل من خلالها النساء على إعانات مالية لا تحقق لهن أي نوع من الأمن الاجتماعي أو الاقتصادي، فضلاً عن أنها لا تضمن لهن أي مستقبل، وقد يرجع هذا إلى أن هناك الكثير من الفئات الاجتماعية لا تشملهن تلك البرامج، ومن ثم يمكن القول أن هناك قطاعات كثيرة من النساء الفقيرات والمعيلات والعاملات بالزراعة مهمشات وبعيدات عن خطط الدولة المرتبطة بالرعاية الاجتماعية. وقد أوضح (سليمان، 2012: 813) أن 44.4% من العاملات بالزراعة بأن الدخل غير كافي من العمل الزراعي، هذا وعن مدى ملائمة هذا الدخل للجهد المبذول بالعمل الزراعي أشارت 61.3% بأن الدخل غير ملائم للجهد المبذول.

وقد أهتمت بعض من هذه الدراسات بالقصور التشريعي في حمايتهن، وهو الأمر المتعلق بالجانب القانوني، لذا أستخدم البحث تناول المشكلات من الجانب الاجتماعي والاقتصادي للعاملات بالزراعة حيث أنها مؤشر لمدى توافر أو عدم توافر آليات الحماية الاجتماعية والتي تعد أحد سبل تحقيق الأمن الاجتماعي للنساء العاملات بالزراعة، ومن ثم التمكن من التصدي والتغلب على تلك المشكلات عبر حمايتهن من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية؛ حتى لا تتجه العاملات بقطاع الزراعة إلى العمل بأنشطة أخرى أكثر استقراراً وأمناً، ومن ثم تعرض الإنتاج الزراعي في مصر للخطر.

#### الطريقة البحثية:

أشتملت الطريقة البحثية على مجالات الدراسة، ونوع الدراسة والمنهج المستخدم، وأدوات جمع البيانات، والأدوات الإحصائية المستخدمة في البحث، والتعاريف الإجرائية وكيفية قياسها.

أولاً: مجالات الدراسة:

#### 1- المجال الجغرافي :

يدور هذا البحث حول قضية هامة وهي عمالة

ويسعى الأمن الاجتماعي والاقتصادي إلى عدم تعرض النساء إلى التأثير الاجتماعي ( Social vulnerability) من خلال تقليل تعرضهن للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية ويتم هذا عبر مجموعة من آليات الحماية الاجتماعية.

فالحماية الاجتماعية (social protection) عبارة عن الإجراءات الحكومية وغير الحكومية التي تتخذ لمواجهة المستويات المنخفضة من الحرمان والعجز، وهي مجموعة من الآليات والأنشطة المترابطة والهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بتحرير الإنسان من ضغط الحاجة والعوز والحرمان عبر آليات توفير الاحتياجات الأساسية والاندماج المجتمعي وتحسين المكانة الاجتماعية للأفراد (وهبة وآخرون، 2017: 11).

وأصبح الأمن الاجتماعي يشكل جزءاً هاماً من الجهود الرامية إلى تخفيف الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية والغذائية ومنع أنواع أخرى من الصدمات التي تحدث بقطاع الزراعة وخاصة للعمالة الزراعية النسائية التي تواجه بالعديد من المشكلات.

وهناك العديد من الدراسات أهتمت بأحوال النساء العاملات في الزراعة، بصفتهم قطاعاً هاماً من النساء الريفيات، وكان من أبرز نتائج تلك الدراسات مايلي:

- إحتياج العاملات بالزراعة إلى الحماية التشريعية والقانونية نظراً لتعرضهن للإستغلال سواء في سوق العمل أو في سوق مستلزمات الإنتاج الزراعي أو تسويق المحاصيل الزراعية، هذا بالإضافة إلى القيام بأعمال شاقة وخطيرة، منها عملية خلط وتقليب ورش المبيدات حيث يتعرضن لإصابات مرتبطة بالحمل أغلبها سقوط الحمل (كشك ومرتضى، 1999: 62). وفيما يتعلق بأهم المشكلات التي تتعرض لها العاملات بأجر عدم وجود دخل ثابت نظراً لطبيعة عملهن الموسمي، هذا فضلاً عن التمييز في العمل بين النساء والرجال العاملين في الزراعة، بالإضافة إلى عدم وجود أي نوع من أنواع الضمان الاجتماعي

للتعبئة العامة والاحصاء، 2017: 31).

ثم تم إختيار مركزيين من بين المراكز الإدارية وقرية من كل مركز بالمحافظتين وفقاً للمعايير السابقة فكان مركز العدو قرية كفر المغربى بمحافظة المنيا، ومركز الواسطى قرية كوم أبو راضى بمحافظة بنى سويف.

2. المجال البشري وطريقة إختيار العينة:

ونظراً لعدم توافر بيانات عن عدد العمالة النسائية الريفية بالإنتاج الزراعى بأجر تم اللجوء إلى بيان الأنشطة الاقتصادية السائدة للاناث فى قوة العمل بكل قرية، وتم تحديد النشاط الزراعى لمعرفة عدد الأناث العاملات بالزراعة فى قوة العمل بكل قرية، وبهذا تعد شاملة البحث، ثم الإستعانة بعدد من الإخبارين (مقاول الانفار) بكل قرية للإستدلال على المبحوثات العاملات بأجر فى الإنتاج الزراعى.

ولتحديد حجم العينة تم الرجوع لبيانات مركز المعلومات بالوحدة المحلية بالقرى المختارة وبلغ عدد الأناث العاملات فى قوة العمل (709) أنثى، يقع منهن (210) أنثى تعمل بنشاط الزراعة بقرية كفر المغربى مركز العدو محافظة المنيا، وبقرية كوم أبو راضى مركز الواسطى بمحافظة بنى سويف بلغ عدد الإناث العاملات فى قوة العمل (836) يقع منهن (170) أنثى تعمل بنشاط الزراعة، ويمثل هذا العدد (380) مبحوثة شاملة البحث (مركز المعلومات، محافظتى المنيا وبنى سويف ، 2017: بيانات غير منشورة ).

ثم تم إستخدام معادلة "كريكى ومورجان" ( Kerkcie & Morgan 1970 : 607-610 ) فأصبحت العينة 191 مبحوثة تم توزيعها كنسبة وتناسب لعدد الإناث العاملات بالزراعة فى قوة العمل بكل قرية فأصبحت 105 مبحوثة بقرية كفر المغربى مركز العدو محافظة المنيا، و 86 مبحوثة بقرية كوم أبو راضى مركز الواسطى محافظة بنى سويف وتم إختيار مفردات العينة بالطريقة العشوائية البسيطة عبر تقسيم القرية الى مربعات والاستعانة بالاخباريين.

النساء الريفيات بقطاع الإنتاج الزراعى بأجر حيث يتعرضن للكثير من المشكلات الإجتماعية والإقتصادية نظراً لكسب الرزق وفقاً لظروف عمل يفتقد لمعايير الحماية الإجتماعية؛ لهذا تم إختيار محافظات الدراسة وفقاً لعدة معايير، وهى نسبة الأمية للاناث حيث إنخفاض مستوى التعليم يعتبر العامل الأساسى وراء إنتقال الفقر عبر الأجيال نظراً لأنه يحدد مدى تمكن الأفراد من الحصول على فرص عمل مدره للدخل ، والنسبة المئوية لقوة العمل فى الزراعة، ونسبة الفقر، ومساحة الحيازات وهى المساحة المنزرعة من الأرض الزراعية كمؤشر لإستخدام العمالة الزراعية، وبناء على هذه المعايير تم ترتيب محافظات الجمهورية بعد إستبعاد المحافظات الحضرية وتم إختيار محافظتى بنى سويف والمنيا لإحتلالهما ترتيباً متقدماً وفق المعايير السابقة.

- حيث أحتلت محافظة المنيا المركز الأول بنسبة 52.9% من حيث نسبة الأمية للاناث، يليها محافظة بنى سويف أحتلت المركز الثانى بنسبة 52.2% بعد ترتيب محافظات الجمهورية (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، 2016: 26).

- وتحتل محافظة المنيا المركز الاول من حيث النسبة المئوية لقوة العمل فى الزراعة بنسبة 58.1%، وتحتل محافظة بنى سويف المركز الثانى بنسبة 55.1% (تقرير التنمية البشرية، 2010: 279).

- وتقع محافظة بنى سويف بالمركز الثالث بنسبة 41.5% من إجمالى الفقراء، بينما تحتل محافظة المنيا المركز السادس بنسبة 30.9% من إجمالى الفقراء ( تقرير التنمية البشرية، 2010: 275-276).

- هذا وتحتل محافظة المنيا المركز الاول بعد ترتيب محافظات الوجه القبلى من حيث مساحة الحيازات وهى المساحة المنزرعة من الأرض الزراعية بعدد 529361 فدان، بينما تحتل محافظة بنى سويف المركز الخامس من حيث مساحة الحيازات بعدد 342065 فدان حيث معيار المساحة المنزرعة يعد مؤشراً لإستخدام العمالة الزراعية (الجهاز المركزى

1- مدى كفاية الأجر لمتطلبات المعيشة: ويقصد به

كفاية الأجر الناتج عن العمل بالزراعة لمتطلبات الحياة المعيشية أو عدم الكفاية، وتم قياسه من خلال كفاية الأجر (للطعام، والكهرباء، والصحة، وتعليم الإبناء، والملابس، والمواصلات، وإمكانية الادخار) وتم إعطاء الاستجابات (كافية، غير كافية) (الدرجات 1، 0) وتم جمع تلك الدرجات لتعبر عن مدى كفاية الأجر لمتطلبات الحياة المعيشية، وقد تراوح المدى النظري من صفر كحد أدنى وسبع درجات كحد أقصى، والمدى الفعلي من درجة واحدة كحد أدنى وسبع درجات كحد أقصى.

2- عدد ساعات العمل المبذولة: ويقصد به عدد

ساعات العمل المبذولة من قبل العمالة النسائية بالإنتاج الزراعي للحصول على الأجر، وإعطاء الاستجابات (8 ساعات يومياً مع فترات للراحة، 8 ساعات يومياً دون فترات للراحة، أكثر من 8 ساعات يومياً) الدرجات (3، 2، 1) على الترتيب نظراً لانه لا يجوز تشغيل العاملات تشغيلاً فعلياً أكثر من ثمانية ساعات في اليوم أو 48 ساعة في الأسبوع، ولا يستمر العمل لأكثر من خمس ساعات متواصلة دون فترة الراحة، وفقاً للمادة "80" من قانون العمل لسنة 1961.

3- العنف ضد العاملات أثناء العمل: ويقصد به

الأفعال والممارسات الناتجة من قبل القائم على العمل تجاه العاملات بالزراعة أثناء عملهن فإذا إتسمت الأفعال بنوع من القسوة أو الأهانة فأنه يعد عنف موجه ضدهن متمثل في العنف الجسدي أو اللفظي وتم قياسه كالتالي:

أ- العنف الجسدي: ويعني استخدام القوة الجسدية نحو

العاملات بالزراعة متمثل في الإجابات التالية (الضرب بالعصا، الركل، الصفع، اللكم، الدفع لمسافة بعيدة، الطرح أرضاً) وإعطاء المبحوثة درجة واحدة عند حدوث أي من الإجابات السابقة وتم جمع تلك الدرجات لتعبر عن درجة حدوث

3. المجال الزمني:

ويقصد به الفترة الزمنية التي تم خلالها جمع البيانات الميدانية حيث تم جمع البيانات خلال شهر سبتمبر لعام 2017.

ثانياً: نوع الدراسة والمنهج المستخدم: يعتبر هذا البحث من مجموعة الدراسات الوصفية وهي تعتمد على طريقة المسح الاجتماعي الجزئي بالعينة.

ثالثاً: أدوات جمع البيانات: تم جمع البيانات بالمقابلة الشخصية للمبحوثات باستخدام إستمارة إستبيان تم إعدادها وفقاً لأهداف البحث وإختبارها مبدئياً على عشرين مبحوثة، وتم إجراء التعديلات اللازمة، كما استخدمت الحلقات النقاشية المتعمقة (focus group discussion) بواقع حلقة نقاشية بكل قرية حيث يتراوح أعداد المبحوثات بكل حلقة 8 مبحوثات، باستخدام دليل مقابلة Schedule تم إعداده مسبقاً، وهذا الدليل العلمي تضمن التعرف على المشكلات التي تواجهها العمالة النسائية بالإنتاج الزراعي.

رابعاً: الأدوات الإحصائية المستخدمة في البحث: استخدم في تحليل بيانات البحث العرض الجدولي بالأعداد والتكرارات والنسب المئوية لعرض النتائج.

خامساً: المفاهيم الإجرائية وتعريفها وكيفية قياسها:

العمالة النسائية الريفية بالإنتاج الزراعي:

هن النساء اللاتي يعملن في الأعمال الزراعية بمرحلة الإنتاج الزراعي وتشمل (الحرث - الزراعة - التسميد - العزيق - الري - مقاومة الآفات - الحصاد - الدراس - نقل المحصول - التخزين) وذلك لدى الغير بأجر.

وعن المشكلات الإجتماعية والإقتصادية يعرض البحث ثمانية مشكلات تواجه العمالة النسائية الريفية بالإنتاج الزراعي وهي كالتالي:

عن سموم الشعابين والعقارب، أو الأمراض المنقولة عن طريق التربة مثل بعض الفطريات، والأمراض الناتجة عن تلوث المياه مثل البلهارسيا وأمراض المعدة، أو الغبار العضوي مثل غبار القمح والقش والشعير والبقول وهي تسبب أنواعاً مختلفة من الحساسية مثل حساسية الأنف والربو وحساسية الجلد) وسؤال المبحوثة عن التعرض لتلك المخاطر من عدمة وإعطاء الاستجابات (نعم ، لا) الدرجات (0، 1) للترميز فقط.

ث. -المخاطر الميكانيكية: وهي الاصابات التي تحدث نتيجة استعمال الآلات الزراعية من جروح وسؤال المبحوثة عن التعرض لتلك المخاطر من عدمة وإعطاء الاستجابات (نعم ، لا) الدرجات (0، 1) للترميز.

5. البطالة الاجبارية للعاملات بالزراعة: وتسمى الاضطرابية وهي التي تحدث عندما يجبر فيها العامل على ترك عمله من قبل صاحب العمل أي دون إرادته مع أنه راغب و قادر على العمل وفقاً لمعايير منظمة العمل الدولية [www.ilo.org/public/region/beirut/decent/index.htm](http://www.ilo.org/public/region/beirut/decent/index.htm)

وتم قياسها بسؤال المبحوثة هل تم إجبارها على ترك عملها لأي سبب من الأسباب بالرغم من رغبتها في الاستمرار فيه ورضاها عن الأجر الذي تتقاضاه وإعطيت الاستجابات (نعم ، لا) الدرجات (0 ، 1) على التوالي للترميز مع معرفة من القائم بإجبارهن على ترك العمل حيث أنه في حالة ذكر أي شخص آخر غير صاحب العمل لا تعد بظالة إجبارية.

6. فجوة الاجور بين الجنسين: ويقصد به أن يكون هناك إختلاف في معدل أجر الرجل و المرأة بنفس العمل بالزراعة، وتم سؤال المبحوثة عن وجود إختلاف في الأجر بين كل من الرجل والمرأة بنفس العمل بالإنتاج الزراعي وإعطاء الاستجابات (نعم ، لا) الدرجات (0، 1) للترميز فقط.

عنف جسدي للمبحوثة من قبل صاحب العمل وقد تراوح المدى من درجة كحد أدنى وست درجات كحد أقصى.

ب- العنف اللفظي: ويعني استخدام ألفاظ محرجة تقال للعاملة أو عدم الاحترام والتقدير لها، متمثل في الإستجابات التالية (نعتهأ بألفاظ بذئية، إبداء الإعجاب بها ببعض الكلمات، السخرية منها، الصراخ عليها، مقاطعتها عندما تتحدث، الضحك على حديثها) وتم إعطاء المبحوثة درجة واحدة عند حدوث أيأ من الإستجابات السابقة وتم جمع تلك الدرجات لتعبر عن درجة حدوث عنف لفظي للمبحوثة من قبل صاحب العمل، وقد تراوح المدى من درجة كحد أدنى وست درجات كحد أقصى.

4- التعرض للمخاطر المهنية: ويقصد به مدى تعرض العاملات بالزراعة لبعض المخاطر المهنية نتيجة للعمل بالزراعة وتتمثل تلك المخاطر كما أوضحتها إدارة الصحة المهنية بوزارة الصحة والسكان [www.mohip.gov.eg](http://www.mohip.gov.eg) كالتالي:

أ. المخاطر الطبيعية: حيث التعرض الى الحرارة و البرودة وأشعة الشمس وخاصة الاشعة فوق البنفسجية حيث يؤدي التعرض المستمر لها إلى (إحمرار الجلد مع ظهور فقاعات وحروق بالجلد مصحوبة بحكة وتقشير بالطبقة الخارجية، والشعور بالخمول والهبوط) وسؤال المبحوثة عن التعرض لتلك المخاطر من عدمة وإعطاء الاستجابات (نعم ، لا) الدرجات ( 0، 1) للترميز فقط.

ب. المخاطر الكيميائية : وتتمثل في المبيدات والمخصبات والمطهرات والمواد الكيميائية حيث التعرض لها يؤدي الى حدوث تشوية الاجنه أو الاجهاض أو حدوث سرطان الثدي أوالرحم وسؤال المبحوثة عن التعرض لتلك المخاطر من عدمة وإعطاء الاستجابات(نعم ، لا) الدرجات ( 0، 1) للترميز فقط.

ت. المخاطر البيولوجية : وينتج عنها بعض الامراض الناتجة عن التعامل مع الحيوانات، أو التسمم الناتج



7. تعرض الأبناء للعنوسة: ويقصد به تعرض أبناء المبحوثة للعنوسة وعدم الاقبال على زواجهن من أبناء القرية نظراً لعمل الام بأجر بالإنتاج الزراعي. وتم قياسية بسؤال المبحوثة هل عمل الام بأجر بالإنتاج الزراعي من أحد أسباب تأخر زواج الفتيات وإعطاء الإستجابات (نعم ، لا) الدرجات (1 ، 0) للترميز فقط.
8. عدم الموازنة بين العمل ورعاية الأبناء: ويقصد به عدم القدرة على توفير أركان ودعائم رعاية الأبناء تعليماً وصحياً من متابعة وتوفير الأموال اللازمة نظراً للعمل بأجر بالإنتاج الزراعي، وتم قياسية بسؤال المبحوثة بقدرتها من عدمه على (الحرص على مذاكرة الأبناء لدروسهم، توفير المكان المناسب للمذاكرة، توفير الأموال اللازمة لمصاريف الدراسة، الحرص على تعليم الفتيات، القدرة على المكوث بجانب الأبناء في حالة المرض وترك العمل، توفير المال اللازم لشراء الادوية) وإعطاء الإستجابات (نعم ، لا) الدرجات (1 ، 0) وتم جمع تلك الدرجات لتعبير عن الموازنة بين العمل ورعاية الأبناء تعليمياً وصحياً، وقد تراوح المدى النظري من صفر كحد أدنى وست درجات كحد أقصى، والمدى الفعلي من درجة واحدة كحد أدنى وست درجات كحد أقصى.
- سادساً: متغيرات وصف عينة البحث:
1. السن الحالي: ويقصد به العمر الحالي للمبحوثة مقاساً بعدد السنوات الخام للعمر.
2. تعليم المبحوثة: ويقصد به عدد سنوات التعليم الرسمي التي أتمتها المبحوثة وعبر عنه بالرقم الخام.
3. الحالة الاجتماعية: ويقصد بها الحالة الزوجية للمبحوثة متزوجة- مطلقة- أرملة- لم تتزوج - مهجوره ويقصد" بها المرأة المتزوجة التي تم تركها دون إنفصال قانوني".
4. أجرة العمل اليومي للمبحوثة: وتم قياسه من خلال
- حساب الدخل النقدي اليومي الناتج عن العمل وإستخدام الرقم الخام النهائي.
5. رغبتها في الاستمرار بالعمل: هل تريد الإستمرار في العمل الزراعي بأجر أم تفضل عدم العمل بالزراعة وإعطاء الإستجابات (نعم، لا) الدرجات (1 ، 0) على التوالي للترميز فقط.
6. إصابات العمل: ويقصد به التعرض لبعض الاصابات نتيجة العمل في الزراعة وإعطاء الاستجابات (نعم، لا) الدرجات (1 ، 0) على التوالي للترميز فقط.
7. نوع إصابة العمل: ويقصد به تحديد للأصابة من كسور أو حمى نتيجة للتعرض للشمس أو التعرض للدغات الثعابين وإعطاها أرقام (1، 2، 3) للترميز فقط.
8. درجة إمتلاك المهارات: ويقصد به إتقان المبحوثة لعدد من المهارات التي تستخدمها لإدراك دخل مادي اليها وتم قياسية بالسؤال عن ما تتقنه المبحوثة وتعمل به وإعطائها درجة عن كل مهارة تذكر
9. متوسط تعليم أفراد الأسرة: ويقصد به المستوى التعليمي لأفراد الأسرة، ويتم قياسه بجمع عدد سنوات التعليم لكل أفراد الأسرة وقسمتها على عدد أفراد الأسرة في سن التعليم.
10. الحصول على معاش: ويقصد به حصول المبحوثة على مساعدة مالية متمثلة في الحصول على معاش وتم قياسية من خلال الاستجابات (نعم ، لا) وإعطائها الدرجات (1 ، 0) للترميز فقط.
11. عدد الافراد المعالين بالاسرة: أي الافراد التي تقل أعمارهم عن 15 سنة أو أكبر من 64 سنة بالاسرة أو غير القادرين على العمل بسبب المرض أو العجز أو البطالة وتقوم المبحوثة بإعالتهم وعبر عنه بالرقم الخام لعدد الافراد.
12. الدخل الشهري للمبحوثة: تم قياسه من خلال حساب مجموع الدخول النقدية الناتجة عن جميع الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها المبحوثة وتم حصرها شهرياً وإستخدام الرقم الخام النهائي.

### وصف عينة البحث:

(42%) من المبحوثات تقعن فى فئة (من 400- لأقل من 800 جنيهها شهرياً)، وعن أجرة العمل اليومي تشير النتائج إلى أن ما يقرب من ثلاثة أرباع العينة (71%) يقعن فى فئة (50 جنيهها يومياً) مقابل (26%) فى فئة (80 جنيهها يومياً)، وعن عدد أيام العمل الشهرية أوضحت نتائج جدول (1) إلى أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة (80%) يقعن فى فئة (من 9-14) يوم عمل بالشهر، مقابل (11%) يقعن فى فئة (15) فأكثر يوم عمل بالشهر، وهو ما يوضح إنخفاض المستوى الإقتصادي للمبحوثات حيث موسمية الأعمال ووقوع أكثر من نصف العينة فى فئة من (9-14 يوم) عمل بالشهر مقابل 50 جنيهها فى اليوم الواحد فى ظل ارتفاع الأسعار وزيادة إحتياجات الأبناء، وزيادة عدد الأفراد المعالين بالأسرة.

أما عن متوسط تعليم أفراد الأسرة توضح النتائج الواردة بالجدول (1) الى أن ما يزيد عن ثلاثة أرباع العينة (86%) يقعن فى فئة من (1- 4) سنوات، وفيما يتعلق بالحصول على المعاشات أوضحت النتائج أن (41%) من المبحوثات تحصل على معاش سواء كان معاش الأرمال أو المطلقات أو معاش تكافل وكرامة، مقابل (59%) لا تحصلن على معاشات.

كما أوضحت نتائج جدول (1) إلى أن (81%) من المبحوثات ليس لديهن الرغبة فى الإستمرار بالعمل الزراعى بأجر ، وعن إصابات العمل أوضحت النتائج إلى أن أكثر من نصف العينة (61%) تعرضن للإصابات أثناء العمل حيث تتراوح ما بين حى نتيجة للتعرض للشمس بنسبة (29%)، وكسور بنسبة (11%)، ولدغ الثعابين بنسبة (21%).

ويمكن الإستدلال من نتائج وصف عينة الدراسة عن عدم رغبة المبحوثات بالإستمرار بالعمل نظراً للإصابات أثناء العمل من كسور والتعرض للحمى وهو ما يوضح مصاعب العمل بأجر بالانتاج الزراعى فى ظل إنخفاض الأجور وزيادة عدد ساعات العمل وغياب الحماية الصحية والمهنية لهن ببيئة العمل.

تشير النتائج الواردة بجدول (1) إلى توزيع المبحوثات وفقاً لبعض خصائصهن التى تناولها البحث ومنها السن الحالى للمبحوثات حيث تشير النتائج إلى أن ما يزيد عن نصف العينة (61%) تقعن فى فئة (19- لأقل من 23) سنة فى حين وقع (37%) من المبحوثات فى الفئة العمرية من (23- لأقل من 27) سنة، وعن تعليم المبحوثة أوضحت النتائج إلى أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة (97%) لاتقرأ ولا تكتب، وعن الحالة الإجتماعية أوضحت النتائج ما يزيد عن نصف العينة (61%) من المبحوثات متزوجات، مقابل (26%) من المبحوثات مطلقات، و(10%) من المبحوثات مهجورات.

وهو ما يمكن الإستدلال منة على صغر عمر المبحوثات وزواجهن مبكراً حيث وقوع أكثر من نصف العينة فى فئة العمر (من 19- لأقل من 23 سنة) ومتزوجات حيث مشكلة الزواج المبكر والحمل والانجاب ومن ثم يكون السبب المنطقي هو عدم إستكمالهن للتعليم أو حتى الدخول فى المراحل الأولى منه حيث أوضحت النتائج وجود (97%) من المبحوثات لا تستطيع القراءة والكتابة.

أما عن إمتلاك المهارات تشير النتائج الواردة بجدول (1) إلى أن (98%) من المبحوثات لا يمتلكن الإ مهارة الزراعة فقط مقابل (2%) يمتلكن مهارة تصنيع منتجات الألبان بجانب الزراعة، وعن عدد الأفراد المعالين بالأسرة تشير نتائج الجدول (1) أن ثلاثة أرباع العينة (75%) من المبحوثات تعول من (6- 8 أفراد) بالأسرة.

وهو ما يوضح ما تعانيه النساء العاملات بالزراعة بأجر من فقر المهارات المصاحب بزيادة الأحمال الإقتصادية على عاتقها من حيث إعالة من (6- 8 أفراد) بالأسرة.

وعن الدخل الشهري أوضحت نتائج جدول (1) إلى أن أكثر من نصف العينة (52%) يقعن فى فئة (من 800- لأقل من 1200 جنيهها شهرياً)، مقابل

**Some social and economic problems of rural women labor in .....**

**جدول (1) توزيع المبحوثات وفقاً لبعض خصائصهن الشخصية**

السن الحالي	عدد	%	أجرة العمل اليومي	عدد	%
(19- لأقل من 23) سنة	116	61	50 جنيها (وردية عمل واحدة)	136	71
(23- لأقل من 27) سنة	71	37	80 جنيها (وردية عمل)	55	29
(27 فأكثر ) سنة فأكثر	4	2	متوسط تعليم أفراد الأسرة		
تعليم المبحوثة			( 1 - 4 ) سنة	164	86
لا تقرأ ولا تكتب	185	97	(5 - 8) سنة	21	11
( 1 - 2 ) سنوات	2	1	(9 فأكثر) سنة	6	3
( 3 - 4 ) سنوات	4	2	الحصول على معاشات		
الحالة الاجتماعية			نعم	78	41
متزوجة	116	61	لا	113	59
مطلقة	49	26	رغبتها في الاستمرار بالعمل		
أرملة	6	3	لا	155	81
*مهجورة	20	10	نعم	36	19
امتلاك مهارات			اصابات العمل		
الزراعة	187	98	نعم	116	61
عمل منتجات الالبان	4	2	لا	75	39
عدد الأفراد المعالين بالاسرة			نوع الاصابة		
( 3 - 5 )	38	20	حمى من التعرض للشمس	55	29
(6 - 8)	143	75	الكسر	21	11
(9 فأكثر)	10	5	لدغ الثعبان	40	21
الدخل الشهري للمبحوثة			عدد أيام العمل الشهرية		
(400- لأقل من 800)	81	42	(3 - 8)	17	9
(800- لأقل من 1200)	99	52	(9 - 14)	153	80
(1200 فأكثر )	11	6	(15 فأكثر)	21	11
الاجمالي	191	100	الاجمالي	191	100

المصدر : جمعت وحسبت من إستمارات الإستبيان

\*مهجورة : يقصد بها المرأة المتزوجة والتي تم تركها من قبل الزوج دون إنفصال قانوني.

بتحليل الأسباب التي دفعت المبحوثات إلى العمل

بأجر بالإنتاج الزراعي وجد أن فقر الدخل والمهارات والفرص متمركز في كافة الأسباب وهو ما يمكن توضيحه كالتالي:

النتائج ومناقشتها

أولاً: التعرف على الأسباب التي دفعت العمالة النسائية الريفية للعمل بالإنتاج الزراعي بمحافظة الدراسة.

التعليمي لهن، حيث فرصة الحصول على عمل غير مهنة الزراعة يتطلب مهارات عديدة لا يمتلكها العديد من فقراء الريف نظراً لإنخفاض المستوى التعليمي، وهو ما أشار إليه تقرير (التنمية الريفية، 2016: 25، 67) حيث مدى أهمية التعليم الذى يؤدي الى تنمية المهارات وتعزيز قدرات النساء الريفيات، للنجاح في العمل الزراعي وغير الزراعي.

وقد أوضحت نتائج جدول (2) أن (31%) من المبحوثات أشارت إلى أن أحد الأسباب للعمل بالزراعة عدم رغبة الزوج للعمل بأجر بالإنتاج الزراعي والرغبة بالهجرة الداخلية لبعض المحافظات والعمل بأنشطة البناء، وهو ما يمكن تفسيره في إطار مشكلات المرأة المعيلة حيث القيام بتحمل مسؤوليات رب الأسرة، هذا بالإضافة إلى ما يسمى "بتأنيث الزراعة" وهو ما أتفق مع تقرير (مكتب العمل الدولي، 2008: 18) والذي أرجع تأنيث العمل الزراعي إلى عزوف الرجال وميلهم إلى مغادرة المناطق الريفية والعمل بأنشطة غير زراعية.

أشارت المبحوثات كما هو موضح بجدول (2) إلى أن (96%) لم يمتلكن أرض زراعية لهذا تم اللجوء إلى العمل بأجر بالإنتاج الزراعي، بينما أشارت (95%) من المبحوثات نظراً لفقر الأسرة تعمل بأجر بالإنتاج الزراعي، فى حين أشارت (88%) من المبحوثات أن أحد الأسباب هو العمل لتوفير الغذاء يومياً للأبناء، وهو ما يوضح فقر الدخل النقدي لديهن النابع عن الفجوة بين الجنسين فى الإمكانيات والفرص المتاحة ومن ثم إنخفاض المستوى المعيشى للنساء وهو أحد الاسباب الدافعة للعمالة النسائية للعمل بأجر بالإنتاج الزراعي وهو ما أتفق مع (تقرير التنمية البشرية، 2016 : 16) الذى أشار إلى أن الفوارق بين الجنسين متمثلة فى الفجوات القائمة بالإمكانيات والفرص المتاحة وأن التقدم لا يزال بطيئاً لتحقيق الإنصاف.

بينما أشارت النتائج الواردة بجدول (2) إلى أن (76%) من المبحوثات لا يعرفن غير مهنة الزراعة وهو ما يسمى بفقر المهارت النابع عن إنخفاض المستوى

جدول (2): توزيع المبحوثات وفقاً لاسباب التي دفعت العمالة النسائية الريفية للعمل بالإنتاج الزراعي

الترتيب	%	تكرار N=191	الاسباب
1	96	183	عدم إمتلاك أرض زراعية
2	95	181	فقر الاسرة
3	88	168	نعمل لتوفير الغذاء يومياً للأبناء
5	76	145	لا نعرف غير مهنة الزراعة
6	31	59	عدم رغبة الزوج للعمل بالزراعة ورغبته بالهجرة الداخلية
4	84	160	كثرة الابناء ورغبتها فى توفير المال لهم
7	11	21	توريث مهنة العمالة الزراعية من الاهل
8	6	11	أعمل للقدرة على تعليم ابنائى
9	3	6	إجبارى على العمل من قبل الزوج

المصدر : جمعت وحسبت من إستمارات الاستبيان

1: فيما يتعلق بمشكلة مدى كفاية الأجر لمتطلبات المعيشة.

تشير النتائج الواردة بجدول (3) والخاصة بتوزيع المبحوثات وفقاً لطبيعة مشكلة مدى كفاية الأجر لمتطلبات المعيشة إلى أن (91%) من المبحوثات تقع في المستوى المنخفض من مدى كفاية الأجر لمتطلبات الحياة المعيشة، وهو ما يمكن تفسيره في ظل عدد أيام العمل الشهرية حيث أوضحت نتائج جدول (1) إلى أن 80% من المبحوثات يعملن لمدة من (9-14) يوم فقط شهرياً) ومن ثم عدم القدرة على سداد متطلبات الحياة المعيشية نظراً لعدم ثبات الدخل وعدم إستمرارية وإنخفاض قيمة المادية، وهو ما يوكده تواجد ما يقرب من نصف العينة في فئة الدخل الشهري (من 400-700 جنيه شهرياً) في ظل تواجد من (6-8) أفراد بالأسرة تقوم المبحوثة بإعالتهم وكافة تلك المتغيرات محاطة بغياب آليات تحقيق مناخ الأمن والأمان الاجتماعي للامارات بأجر بالزراعة حيث عدم وضع حد أدنى للأجور يتناسب مع متطلبات الحياة المعيشية وإستثنائهن من حماية مظلة قانون العمل.

2: فيما يتعلق بمشكلة عدد ساعات العمل المبذولة.

تشير النتائج الواردة بجدول (4) والخاصة بتوزيع المبحوثات وفقاً لطبيعة مشكلة عدد ساعات العمل المبذولة الى أكثر من نصف العينة (63%) من المبحوثات يعملن أكثر من 8 ساعات وهو ما يمكن تفسيره في إطار جانبيين:

بينما أوضحت النتائج بجدول (2) أن (84%) من المبحوثات أشارت إلى أن أحد الأسباب الدافعة للعمل بأجر بالإنتاج الزراعي كثرة الأبناء ورغبتهن بتوفير المال لهم، بينما (11%) ذكروا بأنها المهنة التي تم توريثها لهن من قبل الأهل وهو ما يدخل ضمن نطاق توريث الفقر، وقد أوضحت (6%) من المبحوثات للقدرة على تعليم الأبناء وهي نسبة منخفضة تشير إلى إنخفاض قيمة التعليم والعلم لديهن.

وهو ما يمكن تفسيره في إطار الأثر السلبي للعمالة النسائية بالإنتاج الزراعي على أبنائهن حيث أنهن يقضين أوقاتاً طويلة خارج المنزل مما يؤثر على الأبناء خاصة من الناحية التعليمية، بالإضافة إلى إصطحاب الأبناء إلى الحقل للمساعدة في بعض الأعمال مما يؤثر على مدى إستمرارهم في المراحل التعليمية وهو ما أتفق مع نتائج (خير، 2004: 101).

وفي إطار تلك النتائج والمعطيات يمكن التوصل الى أن إنخفاض مستوى التعليم يعتبر العامل الأساسي وراء إنتقال الفقر وتوريثه عبر الأجيال نظراً لأنه يحدد مدى تمكن الأفراد من الحصول على فرص عمل مدره للدخل من عدمه وهو ما أتفق مع ( تقرير التنمية الريفية، 2016: 67). هذا وجاءت أقل نسبة (3%) من المبحوثات أوضحت أن أحد الأسباب للعمل نظراً لإجبارهن من قبل الزوج.

ثانياً : التعرف على طبيعة المشكلات الإجتماعية والإقتصادية للعمالة النسائية الريفية بالإنتاج الزراعي بمحافظة الغربية.

جدول (3): توزيع المبحوثات وفقاً لمشكلة مدى كفاية الأجر لمتطلبات المعيشة

طبيعة المشكلة	عدد	%
مستوى منخفض ( 1 - 2 ) درجة	174	91
مستوى متوسط ( 3 - 4 ) درجة	11	6
مستوى مرتفع ( 5 فاكثراً ) درجة	6	3
الإجمالي	191	100

المصدر : جمعت وحسبت من إستمارات الاستبيان

جدول ( 4 ) : توزيع المبحوثات وفقاً لطبيعة مشكلة عدد ساعات العمل الميزولة

طبيعة المشكلة	عدد	%
8 ساعات مع فترات للراحة	71	37
8 ساعات دون فترات للراحة	0	-
أكثر من 8 ساعات	120	63
الاجمالي	191	100

المصدر : جمعت وحسبت من إستمارات الاستبيان

وأنهن عرضة لإنتهاك حقوقهن فى العمل نظراً لغياب آليات تحسين المكانة الإجتماعية والإرتقاء بالجانب الإنسانى للعاملات بالزراعة من حيث الحصول على عمل لائق لهن وتقليل التعرض للمخاطر المهنية.

4 : فيما يتعلق بمشكلة التعرض للمخاطر المهنية. تشير النتائج الواردة بجدول (6) والخاصة بتوزيع المبحوثات وفقاً لطبيعة مشكلة التعرض للمخاطر المهنية إلى أن (100%) من المبحوثات يتعرضن للمخاطر الطبيعية المتمثلة فى حرارة الشمس والبرودة وما ينتج عنها من أمراض عديدة وهو ما يمكن تفسيره فى ظل طبيعة ومشقة العمل بالزراعة حيث الاماكن المتسعه والمتفرقه وعدم القدرة على الاحتماء من أشعة الشمس أو البرودة.

وعن المخاطر الكيميائية اوضحت نتائج جدول (6) أن أكثر ثلاثة أرباع العينة (77%) لا يتعرضن للمخاطر الكيميائية المتمثلة فى رش المبيدات والاسمدة، وهو ما يمكن تفسيره بالعمالة المتخصصة حيث المخاطر الكيميائية موجودة فى مقاومة الآفات والحشرات، ومن ثم وجود عمال متخصصون من الرجال فى رش المبيدات، وعلى الرغم من هذا فهناك نسبة ليست بالقليلة وهى (23%) من المبحوثات تعرضن للمخاطر الكيميائية من حيث قيامهن بصنع السماد البلدى ومن ثم التعرض للأمراض الناتجة عن تعامل الانسان مع الحيوانات أو الطيور.

أ: رغبة المبحوثة بزيادة الأجر اليومى لها عن طريق زيادة عدد ساعات العمل لكفاية متطلبات الابداء نظراً لإنخفاض قيمة الاجر اليومى وإنخفاض عدد أيام العمل الشهرية.

ب: عدم وجود رقابة قانونية على صاحب العمل ومن ثم زيادة عدد ساعات العمل لإنهاء متطلبات العمل الحقلى دون النظر الى المجهود البدنى المبذول من قبل العاملات بالزراعة، هذا بالإضافة إلى محاولة تعويض فقدان اليد العاملة من الرجال بالانتاج الزراعى نظراً لعزوفهم عن هذا العمل طلباً للهجرة.

3 : فيما يتعلق بمشكلة العنف ضد العاملات أثناء العمل.

تشير النتائج الواردة بجدول (5) والخاصة بتوزيع المبحوثات وفقاً لطبيعة مشكلة العنف ضد العاملات أثناء العمل إلى أن أكثر من نصف العينة (60%) يقعن فى المستوى المنخفض من العنف الجسدى الموجه للمبحوثات، وهو ما يمكن تفسيره فى ظل بعض العادات والتقاليد بالريف المصرى من حيث عدم التعرض للعنف الجسدى للعاملات بالزراعة خوفاً من المساءلة الإجتماعية بالقرية.

فى حين أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة (81%) من المبحوثات يقعن فى المستوى المرتفع من العنف اللفظى الموجه للعماله النسائية بالانتاج الزراعى، وهو ما يمكن تفسيره بأنة أصبح لغة الحوار للعاملات بالزراعة نظراً لعدم وجود أى نوع من الرقابة بالاماكن التى يعملن بها،

**Some social and economic problems of rural women labor in .....**

جدول (5): توزيع المبحوثات وفقاً لطبيعة مشكلة العنف ضد العاملات أثناء العمل

طبيعة المشكلة	عدد	%
<b>العنف الجسدى</b>		
مستوى منخفض ( 1 - 2 ) درجة	114	60
مستوى متوسط ( 3 - 4 ) درجة	34	18
مستوى مرتفع ( 5 - 6 ) درجة	43	22
الاجمالي	191	100
<b>العنف اللفظى</b>		
مستوى منخفض ( 1 - 2 ) درجة	15	8
مستوى متوسط ( 3 - 4 ) درجة	21	11
مستوى مرتفع ( 5 - 6 ) درجة	155	81
الاجمالي	191	100

المصدر : جمعت وحسبت من إستمارات الاستبيان

جدول (6): توزيع المبحوثات وفقاً لطبيعة مشكلة التعرض للمخاطر المهنية

طبيعة المشكلة	عدد	%
<b>المخاطر الطبيعية</b>		
نعم	191	100
لا	0	0
الاجمالي	191	100
<b>المخاطر الكيميائية</b>		
نعم	44	23
لا	147	77
الاجمالي	191	100
<b>المخاطر البيولوجية</b>		
نعم	178	93
لا	13	7
الاجمالي	191	100
<b>المخاطر الميكانيكية</b>		
نعم	166	87
لا	25	13
الاجمالي	191	100

المصدر : جمعت وحسبت من إستمارات الاستبيان

فى ظل ندرة العمالة النسائية ببعض المواسم وخاصة فى فصل الشتاء حيث إنتشار المحاصيل التى تتطلب إحتياج العديد من العمالة سواء فى الزراعة أو الحصاد، بالإضافة إلى رخص العمالة الزراعية النسائية مقارنة بعمالة الرجال، وكذلك لهجرة العمالة من الرجال إلى المدن أو الهجرة الخارجية للعمل بمهن أخرى أكثر دخلاً، ولكن هذا لا يغفل وجود نسبة ليست بالقليلة (41%) من المبحوثات تعرضن لإجبارهن لتترك العمل وهو ما يمكن تفسيره بغياب الرقابة لحقوق العاملين بالزراعة.

6 : فيما يتعلق بمشكلة فجوة الأجور بين الجنسين. تشير النتائج الواردة بجدول (8) والخاصة بتوزيع المبحوثات وفقاً لطبيعة مشكلة فجوة الأجور بين الجنسين إلى أن (91%) من المبحوثات يتعرضن لفجوة الأجور بين الرجل والمرأة لصالح الرجل على الرغم من القيام بنفس العمل، وهو ما يمكن تفسيره فى ظل ما يسمى (Gender Blindness) وهو عدم المقدره على ملاحظة وجود أدوار ومسئوليات للنوع الاجتماعى يحددها الجنس البشرى، وليس القيم والاعراف السائدة بالمجتمع حيث التبرير بأنه رجل أذن يأخذ أجر أعلى من المرأة.

وفىما يخص المخاطر البيولوجية تشير النتائج الواردة بجدول (6) أن (93%) من المبحوثات تم إصابتهم بحساسية الصدر والعين نظراً لتطاير الغبار أثناء الدراس، ولدغات الثعابين والعقارب، أما عن المخاطر الميكانيكية تشير النتائج إلى أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة (87%) يتعرضن للمخاطر الميكانيكية من جروح وكسور وهو ما يمكن تفسيره بغياب وسائل الحماية والسلامة المهنية للعمال بالزراعة، وهو ما أتفق مع تقرير (مكتب العمل الدولى، 2007: 91) حيث أشار إلى أن الزراعة تشكل إحدى المهن الثلاث التى تنطوى على أكبر قدر من الخطورة إلى جانب البناء والتعدين، ورغم الطبيعة الخطرة للعمل الزراعى إلا أنه تم إستثناءه من اللوائح المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية للعاملين به.

5 : فيما يتعلق بمشكلة البطالة الإجبارية للعمال بالزراعة.

تشير النتائج الواردة بجدول (7) والخاصة بتوزيع المبحوثات وفقاً لطبيعة مشكلة البطالة الإجبارية للعمال بالزراعة إلى أن أكثر من نصف العينة (59%) لم يتم إجبارهن على ترك العمل، وهو ما يمكن تفسيره برغبة صاحب العمل فى إنجاز متطلبات خدمة أرضه ومحصوله

جدول (7) توزيع المبحوثات وفقاً لطبيعة مشكلة البطالة الإجبارية للعمال بالزراعة

طبيعة المشكلة	عدد	%
تم إجبارها	78	41
لم يتم إجبارها	113	59
الاجمالي	191	100

المصدر : جمعت وحسبت من إستمارات الاستبيان

جدول (8): توزيع المبحوثات وفقاً لطبيعة مشكلة فجوة الأجور بين الجنسين

طبيعة المشكلة	عدد	%
يوجد فرق فى الاجور	174	91
لا يوجد فرق فى الاجور	17	9
الاجمالي	191	100

المصدر : جمعت وحسبت من إستمارات الاستبيان



**Some social and economic problems of rural women labor in .....**

7 : فيما يتعلق بتعرض الأبناء للعنوسة.

تشير النتائج الواردة بجدول (10) والخاصة بتوزيع المبحوثات وفقاً لطبيعة مشكلة الموائمة بين العمل ورعاية الأبناء إلى وقوع أكثر من ثلاثة أرباع العينة (86%) من المبحوثات في المستوى المنخفض من المقدر على الموائمة بين العمل ورعاية الأبناء، أي ضعف القدرة على الموائمة وهو ما يمكن تفسيره في ظل عدد من المتغيرات تشكل عبء جسدياً ونفسياً على العمالة النسائية الريفية متمثلة في عدد ساعات العمل المرتفعة والأجور المنخفضة وظروف العمل الشاقة، وزيادة عدد الأفراد المعالين بأسرة المبحوثة محاطة بمستوى معيشي منخفض وأميه وفقر وأعباء منزلية عديده مطالبه بإنجازها مما يثقل عليها عدم القدرة على الموائمة بين العمل ورعاية الابناء .

تشير النتائج الواردة بجدول (9) والخاصة بتوزيع المبحوثات وفقاً لطبيعة مشكلة تعرض الأبناء للعنوسة إلى أن (58.4%) من المبحوثات لم يواجهن مشكلة تعرض الأبناء للعنوسة، مقابل (14.6%) من المبحوثات واجهن مشكلة تعرض الأبناء للعنوسة، وهو ما يمكن تفسيره في إطار الأسباب التي ذكرتها المبحوثات بأن العمل بأجر بالزراعة هو من ضمن الأعمال المنخفضة المكانة الإجتماعية بالقرية والتي تشير إلى فقر الأسرة ومن ثم عدم الرغبة في مصاهرة بناتهن مدعومة ببعض الرواسب الثقافية من العادات والتقاليد.

8 : فيما يتعلق بمشكلة الموائمة بين العمل ورعاية الأبناء.

جدول (9): توزيع المبحوثات وفقاً وطبقاً لطبيعة مشكلة تعرض الابناء للعنوسة

طبيعة المشكلة	عدد	%
تعرض الابناء للعنوسة	28	14.6
لا يتعرض الابناء للعنوسة	163	85.4
الاجمالي	191	100

المصدر : جمعت وحسبت من إستمارات الاستبيان

جدول (10): توزيع المبحوثات وفقاً وطبقاً لطبيعة مشكلة الموائمة بين العمل ورعاية الأبناء .

طبيعة المشكلة	عدد	%
مستوى منخفض ( 1 - 2 )	164	86
مستوى متوسط ( 3 - 4 )	6	3
مستوى مرتفع ( 5 - 6 )	21	11
الاجمالي	191	100

المصدر : جمعت وحسبت من إستمارات الاستبيان

الاجر اليومي، في حين أن البعض يرغب بتطبيق جانب المسائلة والحساب وهي أحد الآليات الغائبة لتوفير مناخ الأمان والحماية لهن.

ت. وعن مقترحات المبحوثات لحل مشكلة العنف ضد العاملات أثناء العمل فقد أوضحت النتائج بجدول (11) إلى أن (36%) من المبحوثات إقترحن التغاضي عن إهانتهم جسدياً ولفظياً للإستمرار في العمل، وهو ما يمكن تفسيره بأنه نظراً لتكرار العنف ضد المرأة الريفية منذ البيئة الأولى لها في إطار حلقة الفقر المفرغة فأصبح من المسلمات البديهية لديها أن المحافظه على هذه العلاقة الانتهاكيه في العمل هي وسيلة للبقاء والحفاظ على دخل أسرتها وهو ما يوضح مدى معانتهم لأثار الفقر حيث توضح نتائج جدول (1) إلى أن ثلاثة أرباع العينة يقمن بإعالة من (6-8) أفراد بالأسرة وخوفهن من فقد العمل ومن ثم التغاضي عن العنف الجسدي واللفظي للإستمرار في العمل.

ث. أما مقترحات المبحوثات لحل مشكلة التعرض للمخاطر المهنية فقد أشارت النتائج بجدول (11) أن (84%) من المبحوثات إقترحن ضرورة وجود سيارة لسرعة النقل للمستشفى، في حين أن (28%) أوضحت توفير بعض الاسعافات الاولية مع صاحب العمل بالحقل، بينما (19%) من المبحوثات ذكرن توزيع كمادات أثناء الدراس لتطهير الغبار بشدة. وهو ما يمكن تفسيره في ضوء الغياب لوسائل الصحة والسلامة المهنية للعاملين بقطاع الزراعة.

ج. وعن مقترحات المبحوثات لحل مشكلة البطالة الإجبارية للعاملات بالزراعة فقد أوضحت النتائج بجدول (11) أن (36%) من المبحوثات إقترحن التوسل لصاحب العمل بإعادتها للعمل مرة أخرى، وكانت من أكثر النتائج التي تؤكد إنعدام آليات الحماية الاجتماعية فيما يختص بتقدير الذات وإعلاء قيم العدل والحق للعاملات بالزراعة، بينما (11%) من المبحوثات أشارت إلى تدخل كبار القرية بعدم تكرار إجبارهن على ترك العمل، في حين (8%) من المبحوثات إقترحن أن مقالو الأنفجار مسئول عن عودتهن للعمل مرة أخرى.

ثالثاً: التعرف على مقترحات المبحوثات لحل المشكلات الاجتماعية والإقتصادية للعمالة النسائية الريفية بالإنتاج الزراعي بمحافظتي الدراسة.

تشير النتائج الواردة بجدول (11) والخاصة بتوزيع المبحوثات وفقاً لمقترحاتهن لحل المشكلات الاجتماعية والإقتصادية إلى النتائج التالية :

أ. مقترحات المبحوثات لحل مشكلة مدى كفاية الأجر لمتطلبات المعيشية فقد أوضحت النتائج بجدول (11) إلى أن (87%) من المبحوثات أشارت إلى زيادة الأجر اليومية للعمالة الزراعية، في حين أن (34%) من المبحوثات أشارت إلى توزيع أراضي زراعية على النساء الفقيرات كمصدر للدخل، وأوضحت (23%) من المبحوثات زيادة المبلغ المالي من برنامج تكافل وكرامة، بينما ذكرت (17.8%) من المبحوثات تعليم النساء مهارات صناعية غذائية لزيادة الدخل، وجاءت نسبة (11%) من المبحوثات إقترحن زيادة معاشات الارامل والمطلقات، في حين ذكرت (5.7%) من المبحوثات تعليم أبناء العمالة النسائية الريفية بالمجان. وهو ما يمكن تفسيره بعدم إعتد المبحوثات كلياً على المعاشات أو برامج الضمان الإجتماعي لتحسن مستوى معيشتهن، حيث توضح النسب المرتفعة من مقترحات المبحوثات إلى رغبتهم في زيادة الأجر اليومية للعمالة الزراعية حيث وضع حد أدنى للأجور، هذا بالإضافة إلى إقتراح الحصول على أرض زراعية والقيام بزراعتها وهي أحد آليات الحماية الاجتماعية المقترحة من قبلهن.

ب. مقترحات المبحوثات لحل مشكلة زيادة عدد ساعات العمل المبذولة فقد أظهرت النتائج بجدول (11) إلى أن (43%) إقترحن زيادة عدد ساعات العمل مقابل الزيادة المالية المناسبة، و(21%) من المبحوثات أشارت إلى توحيد عدد ساعات العمل على مستوى الزمام من خلال الرقابة، في حين (18%) من المبحوثات إقترحن فرض غرامة على صاحب العمل لزيادة عدد ساعات العمل.

وهو ما يمكن تفسيره في إطار الرغبة في سد الإحتياجات المعيشية والعمل لساعات أطول مقابل زيادة

**Some social and economic problems of rural women labor in .....**

جدول (11): توزيع المبحوثات وفقاً لمقترحات حل المشكلات الاجتماعية والإقتصادية للعمالة النسائية الريفية بالإنتاج الزراعي بمحافظة الدراسة

مقترحات المبحوثات	تكرار N=191	%
مقترحات المبحوثات لحل مشكلة عدم كفاية الأجر لمتطلبات المعيشية		
زيادة الاجور اليومية للعمالة الزراعية	166	87
توزيع أراضى زراعية على النساء الفقيرات كمصدر للدخل	65	34
زيادة المبلغ المالى من برنامج تكافل وكرامة	44	23
تعليم النساء مهارات صناعية غذائية لزيادة الدخل	34	17.8
زيادة معاشات الارامل والمطلقات	21	11
تعليم أبناء العمالة النسائية الريفية بالمجان	11	5.7
مقترحات المبحوثات لحل مشكلة زيادة عدد ساعات العمل المبدولة		
زيادة عدد ساعات العمل مقابل الزيادة المالية المناسبة	82	43
توحيد عدد ساعات العمل على مستوى الزمام من خلال الرقابة	40	21
فرض غرامة على صاحب العمل لزيادة عدد ساعات العمل	34	18
مقترحات المبحوثات لحل مشكلة العنف ضد العاملات أثناء العمل.		
التغاضى عن الإهانة جسدياً ولفظياً للاستمرار فى العمل	68	36
مقترحات المبحوثات لحل مشكلة التعرض للمخاطر المهنية.		
وجود سيارة لسرعة النقل للمستشفى	160	84
توفير بعض الاسعافات الاولية مع صاحب العمل بالحقل	53	28
توزيع كامات أثناء الدرس لتطير الغبار بشدة	36	19
مقترحات المبحوثات لحل مشكلة البطالة الاجبارية للعاملات بالزراعة.		
التوسل لصاحب العمل بإعادتها للعمل مرة اخرى	68	36
تدخل أحد كبار القرية بعدم تكرار إجبارهن على ترك العمل	21	11
مقاوم الانقار مسئول عن عودتى للعمل مرة أخرى	15	8
مقترحات المبحوثات لحل مشكلة فجوة الاجور بين الجنسين		
زيادة عدد ساعات العمل للمرأة للحصول على نفس الأجر للرجل	36	19
مقترحات المبحوثات لحل مشكلة تعرض الأبناء للعنوسة		
تشغيل الأبناء ذكور وإناث بالمصانع والهيئات الحكومية	105	55
توفير فرص عمل للأزواج بالحكومة	84	44
مقترحات المبحوثات لحل مشكلة عدم الموائمة بين العمل ورعاية الأبناء		
توزيع مشروعات صغيرة على النساء (محل بقالة صغير، فراز للابان، محل صغير لبيع الملابس، تصنيع الفطائر وبيعها)	135	70.6

المصدر : جمعت وحسبت من إستمارات الاستبيان

الحلقة النقاشية المتعمقة بقرية كفر المغربي مركز العدو بمحافظة المنيا:

- المبحوثات تتراوح أعمارهن ما بين 23 و 31 عاماً، بينهم اثنتين مطلقات والباقية متزوجات وجميعهن لديهن أبناء .

- تم التحدث عن مشكلاتهن بالعمل الزراعي بأجر فذكرت المبحوثات " تعب الغيطان متعودين عليه لكن معايرة الخلق والناس لأولدنا بأن أمة أو أختة بتشتغل فى الغيطان صعبة "

- بينما ذكرت باقى المبحوثات " مشكلاتنا الاجرة قليلة لما يتحنى شهر الست من 7 الصبح لغاية 3 العصر بخمسين جنية متاخذ منها 5 جنية للى بتجبلك الشغل مش هتكفى حاجة " حيث ذكرت المبحوثات للحصول على العمل لابد من توفيرة من خلال ( مقالو أنفار) يحصل على مبلغ مالى عن كل يوم عمل.

- وأكملت المبحوثات " احنا فى الصيف مش بنلاقي نأكل العيال لأن شغل الصيف شحيح لكن الشتاء شغلها كتير "

- ذكرت إحدى المبحوثات " المشكلة ان الواحدة لو بتشتغل فى الغيطان وهى لسة بنت وحت أتجوزت لازم تشتغل برده فى الغيطان يعنى الشقى ورها ورها " وعلت المبحوثة بأن الزوج يعتمد عليها فى ادرار الدخل وأنها تعمل منذ الصغر وهو ليس بالشىء الجديد عليها.

- أجمعت المبحوثات على الأصابة بالكسور ولدغات الثعابين وإصابات السيارات المخصصة لنقلهم حيث يستدعى أحياناً ركوبهم على مايسمى " بمقطورة الجرار " وهى مرتفعة وتسببت فى إجهاض العديد منهن.

- وعن كيفية التغلب على تلك المشكلات أشارت المبحوثات " لو فية دخل تانى من الحكومة لينا معاش للشغيلة الحريم بالغيطان جنب الشغل هنقدر

ح. أما عن مقترحات المبحوثات لحل مشكلة فجوة الأجرور بين الجنسين فقد أوضحت النتائج بجدول (11) أن (19%) من المبحوثات إقترحن زيادة عدد ساعات العمل للمرأة للحصول على نفس أجر الرجل، وهو ما يمكن تفسيره فى إطار إنخفاض الوعى الإجتماعى والإقتصادى لدى العاملات بحقوقهن حيث الإقتراح بزيادة عدد ساعات عملهن للتمكن من التساوى مع الرجال فى الأجر على الرغم من القيام بنفس العمل.

خ. أما عن مقترحات المبحوثات لحل مشكلة عنوسة الأبناء فقد أوضحت النتائج بجدول (11) أن (55%) من المبحوثات إقترحن تشغيل الأبناء ذكور وإناث بالمصانع والهيئات الحكومية فى حين (44%) من المبحوثات أوضحت توفير فرص عمل للأزواج بالحكومة، وهو ما يمكن تفسيره بالرغبة فى توفير فرص عمل دائمة للابناء والازواج ومن ثم تكون أحد مميزات الفتيات بالاسرة، ومن ثم الإقبال على زواجهن حيث العمل الدائم والدخل المستقر من خلال توفير فرصة عمل بالقطاع الحكومى.

د. أما عن مقترحات المبحوثات لحل مشكلة عدم المؤاتمة بين العمل ورعاية الأبناء فقد أوضحت النتائج بجدول (11) أن (70.6%) من المبحوثات إقترحن تسهيل إقامة مشروعات صغيرة للنساء مثل محل بقالة صغير، فراز لالبان، محل صغير لبيع الملابس، تصنيع الفطائر وبيعها وذلك للتمكن من العمل وزيادة دخل الأسرة وبنفس الوقت تواجدها بجوار أبنائها وإمكانية القيام برعايتهم.

رابعاً : التعليق على الحلقات النقاشية المتعمقة بقرى الدراسة:

بتحليل الحوار الوارد بالحلقات النقاشية المتعمقة يستنتج مجموعة من الدلالات الهامة التي توضح مدى معانتهن من صعوبات العمل بالانتاج الزراعى وكيفية التغلب عليها ولعل أهم هذه الدلالات ما يلي:-

- نربى عيالنا لان فى ناس بتاخذ المعاش مستحقوش  
وتعطل دور الغلابة " ونكرت إحداهن " إحنا عبيد  
وشغيلة فى الارض"
- وأوضحت بعض المبحوثات " توزيع الأبقار والجاموس  
لتحسين مستوى المعيشة يكون للأرملة واللى جوزها  
عايش كمان نقدر نأكل عيلنا منها " بينما ذكرت  
أحدى المبحوثات " الواحده تطلق من جوزها وتأخذ  
معاش أبوها وتصرف على ولادها هى كدة كدة  
مظلومه"
- وعدت تحليل الحوار بالمقابلة يمكن إستنتاج مايلى :
- إدراك المبحوثات للمشكلات الخاصة بالعمالة الزراعية  
النسائية ليس متعلق بالجانب المادى فقط من حيث  
إنخفاض الاجور، أو المجهود المبذول والمشقة  
بالعمل، أو الإصابات الناتجة أثناء العمل بالزراعة،  
ولكن تم الإحساس بمشكلاتهن عبر إنخفاض المكانة  
الإجتماعية للمرأة العاملة بالزراعة من خلال تحليل  
جملة "تعب الغيطان متعودين عليه لكن معايرة الخلق  
والناس". هذا حيث وجود نظره من بعض أفراد  
المجتمع ما زالت ترى أن العمالة النسائية الريفية  
بالزراعة تختص بالفئات الفقيرة من نساء القرية  
وأنهن ذات مكانة إجتماعية منخفضة.
- عدم توفير آليات الحماية الإجتماعية المتمثلة فى  
الإرتقاء بالجانب الإنسانى ورفع المكانة الإجتماعية  
للمزارعات حيث إستثناء العاملات بالزراعة من  
الحماية ومزايا قانون العامل نمى لديهن إحساس  
بأنهن أقل مكانة من باقى المواطنين بالمجتمع عبر  
تحليل جملة " إحنا عبيد وشغيلة فى الارض".
- موسمية الأعمال وعدم ثبات الدخل وإجبارهن على  
العمل من تحليل جملة " الشقى ورها ورها " تمثل  
أركان حلقة توريث الفقر للعاملات بالزراعة وهى دخل  
منخفض نظراً لإنخفاض المستوى التعليمى وعدم  
القدرة على إتخاذ القرار وتوريث مهنة العمالة الاجريه  
بالزراعة.
- بتحليل الإقتراح المقدم من قبل إحدى المبحوثات وهو  
الإنفصال عن الزوج ومن ثم الحصول على معاش  
الاب للتغلب على مشكلات العمل بالانتاج الزراعى  
فهو يشير إلى ناقوس خطر حيث التغيرات التى طرأت  
على المجتمع الريفى فى الآونة الأخيرة من تفكك  
الأسرة وإنهيارها فى ظل حدة المشكلات الاقتصادية  
والاجتماعية، وما يتبع ذلك من آثار ضاره على  
الأبناء وعلى المجتمع.
- الحلقة النقاشية المتعمقة بقرية كوم أبو راضى بمركز  
الواسطى بمحافظة بنى سويف:
- المبحوثات تتراوح أعمارهن ما بين 26 و 34 عاماً،  
متزوجات وجميعهن لديهن أبناء .
- تم التحدث عن مشكلاتهن بالعمل الزراعى بأجر  
فذكرت المبحوثات " بنخرج فى عز البرد فى العريضة  
النصف نقل عشان نروح الغيطان ، وبنشتغل فى  
الغيط ونرجع نكمل فى البيت "
- بينما ذكرت إحدى المبحوثات " ممكن نخلص شغل  
غيطانا والايام الثانية نطلع نشتغل بالاجرة فى غيطان  
الناس بس نجيب فلوس ومش مكفية حتى نعلم  
العيال ولا نصرف عليهم ."
- وأملت المبحوثات " أصعب حاجة لما تستلفى من  
مطلع الانفار بالإجل لغاية منشتغل " أو " لو الواحدة  
تعبت وكان شكلها باين عليه صاحب الارض بيرجعها  
مش بتشتغل اليوم هو عايز واحدة عفيه تقدر تشيل  
وتحط "
- ذكرت إحدى المبحوثات " لما الراجل بيشتغل معاكى  
حوض بحوض وسربه بسربه ويأخذ أكثر منك"  
ويقصد إى العمل بنفس المكان أو التقسيم بالحقل "  
وأملت إحدى المبحوثات " بياخذ أكثر لانة بيحوض  
أحنا لا ويربط فى الحصيد احنا بنرفع بس عشان كدة  
بيزيد أجره " ويقصد بتلك العبارات أن الزيادة فى  
أجور الرجال تعود لانهم يقوموا بالحصاد مع التربيط  
إى جمع المحصول ولفة وتربيطه فى كومات كما فى  
محصول القمح .

الوضع الإجتماعى الإقتصادى للعماله النسائيه الريفيه بالإنتاج الزراعى.

1. وهو ما يتطلب سرعة إعتماء إطار قانونى لشمولهن ضمن نطاق الفئات المستفيدة من حمايه قانون العمل عبر تطبيق آليات الحماية الاجتماعيه الخاصه بتحسين المكانه الاجتماعيه والإرتقاء بالجانب الإنسانى للعاملات بالزراعه من حيث وضع حد أدنى للاجور، تطبيق التأمين الصحى للعاملين بالزراعه، وجود معاشات كريمه للبطاله وأصابات العمل للنساء العاملات بالزراعه بأجر.

2. عمل قوافل طبيه بالريف والحقول الزراعيه أثناء مواسم الحصاد نظراً لتعرض العماله النسائيه الريفيه للإصابات ويتم ذلك بالتعاون مع وزارة الصحه والزراعه، بالإضافة إلى إلزام أصحاب الحيازات الكبيره إلى ضرورة توفير أدوات للعاملات بالحقل من كمادات وقفازات وأدوات تستخدم فى الحصاد.

3. إمكانية تنوع قاعده دخل المبحوثات عبر تطوير مهارتهن من خلال تقديم برامج للتدريب فى المجالات الزراعيه والحرفيه والتصنيع الغذائى حتى تكون مصدر لزيادة الدخل للعماله النسائيه بالإنتاج الزراعى عبر الإستفاده من مراكز التدريب التابعه لوزارة الزراعه المصريه.

4. أوضحت نتائج الحلقات النقاشيه مدى تأثير المنظومه الثقافيه والاجتماعيه التى مازالت سائده ببعض المجتمعات الريفيه والتي تنظر للمرأة العامله بالزراعه نظره دونيه وهو ما يستوجب ضروره محاوله تصحيح تلك الافكار عبر الاعلام بكافه وسائله المرئيه والمسموعه والمقرؤه.

5. إنشاء وحده خاصه بالجمعيه التعاونيه الزراعيه أو المراكز الارشاديه بكل قريه وذلك لتحقيق التالى:

أ. رصد ومعالجه مشكلات العماله النسائيه الريفيه بالإنتاج الزراعى للتمكن من المساهمه بتشكيل دور رقابى للحفاظ على حقوق العاملات بالزراعه وذلك

- وأكملت احدى المبحوثات عن مشكلاتهن " الواحده بتشتغل عشان لقمة العيش لكن بنوقف سوق الجواز لبنتنا مين هيدخل على بيت "أوجاربه" فى الغيطان"  
- وعن حل مشكلاتهن ذكرت المبحوثات " لو الحكومه وزعت على الستات الفقيره أرض ملك هتزرعها وتورثها لعيها وتعيش بكرامه منها حتى لو قيراط واحد"

وعند تحليل الحوار بالمقابله يمكن إستنتاج مايلى :  
- مدى معاناه المبحوثات حيث الإستدانه بالأجل لحين حصولهن على عمل، والمجهود البدنى المبزول من قبلهن حيث العمل بأراضيهن الزراعيه والعمل أيضاً لدى الغير للحصول على أجر فى ظل متطلبات منزليه عديده تقوم بها بالإضافة إلى التمييز بين الجنسين من حيث الحصول على الأجر.

- وأهم ملامح إنخفاض المكانه الاجتماعيه للعماله النسائيه بالإنتاج الزراعى تم توضيحها بتحليل جملة " بنوقف سوق الجواز لبنتنا مين هيدخل على بيت أوجاربه فى الغيطان" حيث بعض الرواسب المحجفه من العادات والتقاليد بالقرية ومنها النظره الدونيه للنساء العاملات بأجر بالإنتاج الزراعى وعدم الإقبال على الزواج من بناتهن نظراً لعمل الام أو الفتاة بأجر بالأرض الزراعيه.

#### التوصيات :

أوضحت النتائج أن 91% من المبحوثات يعانين من مشكله مدى كفايه الأجر لمتطلبات المعيشيه، وأكثر من نصف العينه 63% يعملن أكثر من 8 ساعات يومياً بالحقل، و81% يتعرضن للعنف اللفظى من قبل صاحب العمل، بينما 93% يتعرضن للمخاطر البيولوجيه المتمثله فى حساسيه الصدر والتسمم، و41% تعرضن للبطاله الاجباريه من قبل صاحب العمل، فى حين 91% تعرضن لفجوه الاجور بين الجنسين، و86% من المبحوثات تقعن فى المستوى المنخفض من المقدره على الموائمه بين العمل ورعايه الأبناء وهو ما يوضح خطوره

ثورة 25 يناير، المجلس القومى للمرأة ، جمهورية مصر العربية.

11. حسنين كشك، محمود مرتضى، 1999، إحتياجات الحماية التشريعية للمرأة العاملة فى الزراعة فى القرية المصرية(دراسة ميدانية)، جمعية الصعيد للتربية والتنمية، مركز دراسات التنمية البديلة.
12. خير، زينب، 2004، نساء منسيات دراسة عن الآثار المترتبة على إنعدام الحماية القانونية للعاملات فى الزراعة البحتة، مؤسسة مركز قضايا المرأة المصرية.
13. وضع المرأة الريفية فى مصر، 2016، مجلة السكان بحوث ودراسات، العدد 91، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .
14. حجازى، محمد، 2010، عمالة الاطفال والنساء فى الريف، العدد رقم 59، سلسلة الارض والفلاح، مركز الارض لحقوق الانسان.
15. سليمان، اشرف عبد اللاهى محمود، 2012، قياس عمل المرأة الريفية ومدى إسهامها فى العمل الزراعى فى قرية بمحافظة بنى سويف. العدد 3، مجلد 5، مجلة العلوم الاجتماعية والاقتصادية، كلية الزراعة جامعة المنصورة.
16. منظمة العمل الدولية، 2011، العمالة الريفية والتنمية الصناعية ، الوثيقة 12/p.6، الاجتماع الاقليمى الافريقى الثانى عشر، جنوب افريقيا.
17. مكتب العمل الدولى، 2007، أنشطة منظمة العمل الدولية ذات الصلة بمعايير السلامة والصحة المهنية، مؤتمر العمل الدولى ، الدورة 91، جنيف.
18. وهبة، احمد جمال الدين، وأخرون، 2017، الحماية الاجتماعية لفقراء الريف (آليات الحماية واستراتيجيات المواجهة)، معهد بحوث الارشاد الزراعى والتنمية الريفية، مركز البحوث الزراعية.
19. محمد، منى صالح امام، وغالى، حنان وديع، 2014، أثر العمالة الزراعية على انتاج محاصيل الزيوت فى الاراضى الجديدة، مجلة العلوم

بالتعاون بين وزارة الزراعة المصرية ووزارة التضامن الاجتماعى والمجلس القومى للمرأة.

ب. إنشاء قاعدة بيانات للعاملات بالانتاج الزراعى بأجر وذلك لإغفال الكثير من الإحصائيات لتلك الفئات المنسية والدور الحيوى الذى تقوم به بقطاع الزراعة.

#### المراجع

1. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، 2016، الكتاب الاحصائى السنوى.
2. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، مارس 2017، مصر فى أرقام، الكتاب الاحصائى السنوى [www.capmas.gov.eg](http://www.capmas.gov.eg).
3. إحصائيات البنك الدولى، نسبة النساء العاملات بالزراعة، 2017، بنك البيانات، بيانات وصفية [www.albankaldawli.org](http://www.albankaldawli.org)
4. الضبع ، احمد عبد العال، 2012، دور المأسسة فى تحقيق الأمن الإجماعى والإقتصادى للمرأة الفقيرة المعيلة، المجلد 5، العدد 3، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية.
5. تقرير الحماية الاجتماعية والزراعة "كسر حلقة الفقر فى الريف"، 2015، منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ، روما.
6. تقرير التنمية الريفية، 2016، تعزيز التحول الريفى الشمولى، الصندوق الدولى للتنمية الزراعية، روما ، ايطاليا.
7. تقرير إنهاء الفقر المدقع 2013، 2030، التقرير السنوى تعزيز الرخاء المشترك، البنك الدولى.
8. تقرير التنمية البشرية ، 2016، تنمية للجميع ، برنامج الامم المتحدة الانمائى .
9. تقرير التنمية البشرية، 2010، شباب مصر بناء مستقبلنا، البرنامج الانمائى للامم المتحدة، معهد التخطيط القومى.
10. توفيق ، جيهان احمد، 2013، دور المرأة المصرية فى التنمة الاقتصادية والاجتماعية بعد

- Durham, north. Carolina, U.S.A, vol (30).
23. Barrientos, Aemando & Maitrot, Mathilde, (2010), Social Assistance in Developing Countries Database, Brooks World Poverty Institute ,The University of Manchester Beaulier, Scott and Caplan,

مراجع الشبكة العنكبوتية :

- [www.mohip.gov.eg/](http://www.mohip.gov.eg/) visited at 10 am 2/4/2017
- [www.capmas.gov.eg](http://www.capmas.gov.eg) visited at 11am 2/4/2017
- [www.ilo.org/public/region/beirut/decent/index.htm](http://www.ilo.org/public/region/beirut/decent/index.htm) visited at 2pm 2/8/2017
- [www.albankaldawli.org](http://www.albankaldawli.org) إحصائيات البنك الدولي ( بنك البيانات ) visited at 11am 3/6/2017

- الاجتماعية والاقتصادية، مجلد الخامس، العدد السادس ، كلية الزراعة جامعة المنصورة.
20. مكتب العمل الدولي ، 2008، تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر ، جنيف.
21. مركز المعلومات، محافظتى المنيا وبنى سويف ، 2017: بيانات غير منشورة.

المراجع الاجنبية:

22. Kreksie, Roberts Morgan, daryle,(1970), determining sample size research activates in educational and psychological measurement college station,



## **SOME SOCIAL AND ECONOMIC PROBLEMS OF RURAL WOMEN LABOR IN AGRICULTURAL PRODUCTION IN BANESUF AND MINYA GOVERNORATES**

**Mervat S. A. El said**

Rural Woman Development Research Department, Agricultural Extension and Rural Development Research Institute, ARC, Giza, Egypt

**ABSTRACT:** *The study aimed at identifying the reasons that led rural women's labor to work in agricultural production in the study governorates, As well as determining the social and economic problems facing rural women's labor in agricultural production, in addition to their suggestion to solve their problems.*

*The research was conducted in MINYA, and BANESUF Governorates based on illiteracy rate, percentage of poverty, percentage of cultivated area of agricultural land and percentage of labor force in agriculture.*

*Accordingly two districts were selected with one village from each district, namely (kom abo raid) village from Elwasta district, BANESUF governorate, and (Kafr El Maghraby) village from Eledwa district MINYA governorate.*

*Data were collected from sample of 191 rural women's labor, by using personal interview through questionnaire, and focus group discussion, frequencies and percentages were used for data analyzing.*

*The most important results of the analysis as follows;*

- 1. The most important reasons that led rural women's labor to work in agricultural production did not owning agricultural land by 96%, poverty of family by 95%, while 88% explained the reason as provide the food for children.*
- 2. 91% of respondents were found in the low Level category of insufficient wage for living, while 46% of respondents worked more than 8 hours in a day by 63%, and 81% of respondents exposed for verbal violence, As for occupational hazards, 93% were exposed to biological hazards, and 41% were exposed to compulsory unemployment, while 91% of respondents suffered from Gender gap in wage.*
- 3. 87% of respondents suggested some solution to overcome problems by increase the daily wage of rural women's labor, while 34% Suggested take agricultural land to increase income, and 70.6% suggested give facilities to establish a small projects for rural women's labor.*

**Key words :** *Social and Economic problems – Rural Women labour*

**أسماء السادة المحكمين**

أ.د/ فؤاد عبداللطيف سلامة كلية الزراعة - جامعة المنوفية  
أ.د/ أحمد جمال الدين وهبه مركز البحوث الزراعية - الجيزة

